معمل للإطارات في الإنتاج قريباً

وزير الإدارة المحلية بالسويداء زار المنطقة الصناعية وخصص معونة بـ٣٠٠ مليون لمجلس المدينة

السويداء - عبير صيموعة

بهدف الاطلاع على سير العمل في المنطقة الصناعية بأم الزيتون وما تم إنجازه من مشروعات وما يعترضها من معوقات ليصار إلى تذليلها جاءت زيارة وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف، حيث تم تفقد سير العمل ضمن المنطقة وخاصة أعمال البنية التحتية وتوزيع المقاسم والاستماع من القائمين على المنطقة لما يعترضهم من صعوبات.

الوزير مخلوف أبدى خلال جولته ارتياحه لما تشهده المنطقة الصناعية من نشاط من حيث عدد الحاصلين على الترخيص وعدد المنشآت التي بدأت في الإنتاج إضافة إلى الاطلاع على واقع المنطقة الحرفية المجاورة للمنطقة الصناعية التي تم إنجاز كامل البنى التحتية ضمنها وباتت في طور الإقلاع.

وبيّن أن كل ما سيتم طلبه من المحافظة للمناطق الصناعية سيتم منحه على أن تكون المطالب لمقاسم تبنى ومقاسم تبدأ في الإنتاج، لافتاً أنه يتم السعي إلى تأمين متطلبات المشاريع الإنتاجية والاستثمارية من المحروقات بحسب الكميات المتوافرة.

وخلال زيارته لمعمل إنتاج الكحول في المنطقة الصناعية الذي دخل الإنتاج منذ عام ونصف العام تقريباً أكد القائمون على المعمل ضرورة حماية المنتج الوطني أمام المستورد منه ومراقبة الأسواق من الأنواع غير النظامية التي باتت تملأ الأسواق.

كما تفقد الوزير سوق هال مدينة السويداء الذي وضع بالاستثمار بداية العام الماضي واستمع من تجار السوق عن أهم الصعوبات والمعوقات التي تعترض العمل وأهمها عدم وجود قبان وبراد لدى السوق وهما يشكلان الركيزة الأساسية للعمل إضافة لمطالبة الفعاليات التجارية والاقتصادية بضرورة تأمين مادة المازوت لسيارات النقل المخصصة لاستجرار المحاصيل الزراعية لكون أصحابها لا يحصلون على الكميات المطلوبة من المازوت لنقل الخضار والفواكه من المحافظات الأخرى.

كما استمع الوزير من مخلوف من القائمين على السوق عن المراحل المتبقية لإكمال ما تبقى من أعمال السوق وخاصة القبان والبراد الذي وضع بالاستثمار مقاسم المدينة البالغ عددها ٣٤ مقسماً والتي ما زالت في طور التجهيز، لافتاً إلى أنه بهدف تسريع وتيرة العمل تم تخصيص مجلس المدينة بمعونة بقيمة ٣٠٠ مليون ليرة، مؤكداً ضرورة الإسراع بإنجاز القبان إما لمصلحة المجلس أو بعقد استثمار، مهيباً بغرفة التجارة والصناعة التعاون بهذا الأمر.

كما أكد وزير الإدارة المحلية ضرورة تضافر كل الجهود في المحافظة على إنجاح العمل على كل الصعد وضرورة التركيز في المشروعات التنموية والاستثمارية ولاسيما التي تتبع للمجالس المحلية لكونها تحقق إيرادات مالية لهذه المجالس، مبيناً أن ما رآه وشاهده في أثناء زيارته للمنطقة الصناعية ومراكز خدمة المواطن في شهبا وسوق الهال يدل على مدى الوعي والثقافة التي يتمتع بها أبناء المحافظة.

بدورها وزيرة الدولة لشؤون متابعة مشاريع تنمية المنطقة الجنوبية ديالا برکات أوضحت لـ«الوطن» أن الهدف من زيارة المنطقة الصناعية هو الاطلاع على سير العمل وتفقد المشروعات التي أقلعت كالمطحنة ومعمل الكحول وغيرها من المشاريع، مضيفة إن موقع المنطقة الصناعية مهم ويشكل حافزاً جيداً للمستثمرين، وخاصة أن هناك تنوعاً في المشروعات.

محافظ السويداء نمير مخلوف أكد لـ«الوطن» أن المحافظة تسعى إلى التنسيق مع كل الجهات المعنية لاستكمال جميع الأعمال في المنطقة الصناعية ومحاولة تذليل الصعوبات والمعوقات ضمن الإمكانيات المتاحة إضافة إلى العمل على التوسع في المجالات كافة داخل المنطقة مع إمكانية افتتاح شريحة أعمال إضافية للموجود حالياً لما له دور في إعطاء القيمة المضافة لزيادة الإيرادات في المنطقة الصناعية.

مدير المناطق الصناعية والحرفية في السويداء علاء أبو عمار بين لـ«الوطن» وجود ١٦٠ منشأة باشرت بالترخيص و٤٠ منشأة بدأت بالبناء في المنطقة الصناعية في أم الزيتون إضافة إلى ثلاث منشآت بدأت بالإنتاج وهي معمل الكحول والمطحنة ومعمل المعكرونة إضافة إلى وجود أربعة معامل ستدخل في طور الإنتاج الأيام القليلة القادمة وهي معمل لإنتاج أعلاف الدواجن ومعمل الأدوية البيطرية ومعمل إنتاج الإطارات.

وفي نهاية جولته ترأس وزير الإدارة المحلية اجتماعاً نوعياً في مبنى المحافظة ضم المديرين المعنيين ومديري المكاتب المعنية في المحافظة.

حيث أكد مخلوف أهمية التعاون في العمل الـدؤوب باتجاه مشروع اللامركزية الإدارية، مشدداً على أهمية وضع الخطط الطموحة والعمل على تنفيذها بأعلى نسب ممكنة، كما شدد على أعضاء المكتب التنفيذي لمساعدة المجالس المحلية للتحول إلى الإنتاج ودعم الموارد الذاتية من خلال استثماراتها ومشاريعها التنموية ودعم المجتمع في إقامة المشاريع الصغيرة.

وأعلن الوزير أن الوزارة على استعداد لدعم المناطق الصناعية وفق خطط واضحة ومدروسة تؤدي إلى الإسراع بالإنجاز.

محافظ السويداء نمير مخلوف عرض المذكرة المعدّة التي تتضمن أهم الاحتياجات الخدمية في المحافظة مشيراً إلى المشاريع الملحة التي تحتاج إلى الدعم اللازم لتنفيذه.

> أبو عمار: ١٦٠ منشأة حصلت على الترخيص ٤٠ منها بدأت بالبناء

في ثاني أيام ورشة «الأمانة السورية» في اللاذقية

مجموعات متخصصة لتنمية المناطق المتضررة بالحرائق واهتمام خاص بـ«الحرير»

اللاذقية - عبير سمير محمود

في ثاني أيام ورشة العمل التي تقيمها «الأمانة السورية للتنمية» لتنمية المناطق المتضررة من الحرائق في ناحية الفاخورة بريف اللاذقية، تمت دراسة مقترحات حول التوجه العام لقطاع الزراعة والثروة الحيوانية كمجموعات عمل متخصصة بكل قطاع منها للمحصول الشتوي والصيفي، ولـدودة الحـرير، والأبـقـار والنـحـل والدواجن، والزيتون والحمضيات والتبغ والأعـلاف والنباتات العطرية والطبية والدعم الفني والإلكتروني ودعم التسويق الإلكتروني.

مدير الأمانة السورية للتنمية في محافظة اللاذقية رانى صقر أوضح لـ«الوطن»، أن العمل في ثاني أيام الورشة تم بناء على مجموعة عناوين مرتبطة بالزراعة والـثـروة الحيوانية، مشيراً إلى أهمية المقترحات المطروحة لتحديد المتطلبات للخطوة المقبلة.

ولفت صقر إلى أن مسودة التوجه العام لقطاع الزراعة والثروة الحيوانية التي خرجت بها الورشة في يومها الأول، ليست حلولاً مؤقتة إنما تهدف لمناقشة تنمية مستدامة بدءاً من نوع المحاصيل الممكن زراعتها حتى عملية المداورة بين القرى بالمحاصيل والزراعات، إضافة إلى تأمين كل الاحتياجات التي تتطلبها الزراعة لتكون مستدامة وناجحة.

وذكر مدير «الأمانة السورية» في اللاذقية أن الطروحات والمناقشات في ثاني أيام الورشة غنية جداً وركزت على عناوين زراعية تخصصية مهمة عدة، يضاف إليها ما تم طرحه سابقاً حول إعادة تربية دودة القز إلى جانب الدواجن وتربية النحل والأبقار، لافتاً إلى أن المناقشات مميزة ومتنوعة وتراعي كل التفاصيل للوصول إلى نتائج في ختام الورشة.

الخبير الزراعي منذر خيربك أكد لـ«الوطن»، أهمية الأفكار البناءة والأثر الإيجابي في الورشة إذ تم استطلاع آراء أهالي المناطق المتضررة جراء الحرائق، سواء للاستمرار بالمحاصيل القديمة أم إقامة مشاريع جديدة تتناسب مع طبيعة المنطقة وتوفير المياه، إضافة إلى العوامل التي تؤدي لنجاح هذه الزراعات وعودة الأرض كما كانت.

ولفت إلى اتخاذ الفاخورة ناحية نموذجية للبدء كمحطة أولى للإستراتيجية التنموية التي ستستمر بكل المناطق المتضررة بفعل الحرائق، مشيراً إلى أن الفاخورة تشتهر بإنتاج كميات كبيرة من زيت الزيتون مع وجود نحو مليون شجرة تضرر منها ٧٠ بالمئة بالحرائق، مقابل ٦٠٠-٧٠٠ ألف شجرة حمضيات تنتجها الفاخورة وتضررت بنسبة ٥٠ بالمئة.

وذكر خيربك أن الجميع يأمل بأن تكون مخرجات الورشة بالسرعة الكلية لتبدأ المنطقة المتضررة بالانتعاش وتعمم على نواحي المحافظة، قائلاً إنه في ظل الظروف الحالية الإنتاج الزراعي هو عماد الصمود لأي بلد، ومع عودة العملية الإنتاجية وزيادة الدخل سينعكس ذلك إيجاباً على وضع الفلاح ويكون «بخير» وبالتالي سيعم الأثر الإيجابي على جميع القطاعات الإنتاجية والصناعية.

رئيس دائرة وقاية النبات في زراعة اللاذقية ياسر محمد أكد لـ«الوطن»، أهمية الوصول إلى نتائج حول تربية دودة الحرير، ودعم هذه التربية للوصول إلى مشروع اقتصادي مهم لتحسين دخل الأسر الريفية وإحياء صناعة إنتاج الحرير بدعم «الأمانة السورية للتنمية» لهذا الإنتاج النوعي الذي يعد من تراث الساحل السوري.

وذكر محمد أن تربية دودة الحرير بحاجة لإيجاد سلالات صافية خالية من الانعزالات الوراثية تكون من بيئة مشابهة ذات ظروف مشابهة لبلادنا، منوهاً بضرورة إيجاد أسواق تصريف لتشجيع المربين بعد العزوف عنها نتيجة عدم القدرة على تصريف المنتجات بعد أن كان «المنديل التراثي السوري» من الصناعات الشهيرة في بلدنا ويوجد بالأسواق العالمية.

وتتواصل أعمال الورشة حتى يوم الأربعاء وفق برنامج عمل يضم خبرات من جميع الشرائح منهم الخبراء الزراعيون والفنيون والمجتمع المحلي والأهلي إضافة للمديرين من كل الجهات المعنية في المحافظة.

إقبال على شراء الكهربائيات والألبسة بالتقسيط في منفذ السورية للتجارة بالحسكة

الحسكة - دحام السلطان

أكد مدير فرع السورية للتجارة بالحسكة عمر حمو، أن منفذ البيع المفتتح في المجمع الاستهلاكي الحكومي التابع لفرع المؤسسة بمدينة الحسكة، يشهد إقبالاً جيداً من العاملين في كل مؤسسات ودوائر الدولة بالمحافظة، بعد فتح باب البيع بالتقسيط من دون فوائد لشراء الأدوات المنزلية بالنسبة للعاملين في وزارة التجارة الداخلية، وللكهربائيات والألبسة بكل أنواعها لجميع العاملين في القطاع الحكومي العام.

وبيّن حمو في تصريح لـ«الوطن» أن عملية البيع الخاصة بالمواد والأدوات المنزلية التي تتم بالتقسيط ومن دون فوائد، والمتعلقة بقطاع عاملي وزارة التجارة الداخلية، والتي بدأ العمل بها منذ السادس من شهر شباط الماضي وستستمر حتى السادس من شهر آذار الجاري وبسقف شراء يصل إلى مليون ليرة، الإقبال عليها لا يزال ضعيفاً نوعاً ما، إذا ما قيس بعملية الإقبال على الكهربائيات المنزلية المتعددة والمتنوعة الأنواع والأصناف، إضافة إلى الألبسة بكل أشكالها التي تأتي عن طريق حساب الغير من خارج المؤسسة عبر المورّدين في القطاع الخاص من المتعاملين مع فرع المؤسسة، والتي بدورها تشهد إقبالاً جيداً، منذ أن تم العمل بها قبل أكثر من سنتين وإلى الآن.

وأوضح مدير فرع السورية للتجارة، أن عملية البيع بالتقسيط للكهربائيات والألبسة لا تقتصر على العاملين في قطاع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك فحسب، بل تشمل جميع العاملين في كل مؤسسات ودوائر القطاع الحكومي العام، مشيراً إلى أن سلعتي الملابس والأحذية محددة سقف البيع فيهما من خلال شريحتين للبيع الأولى محددة بـ٣٠٠ ألف ليرة والثانية بـ٥٠٠ ألف ليرة وتتم أيضاً من دون فوائد، كما هي مشروطة السداد بفترة زمنية يصل سقفها الأعلى إلى ١٨ شهراً، مضيفاً: إن عملية بيع الكهربائيات أيضاً تتم عن طريق حساب الغير من خلال المورّدين في القطاع الخاص من المتعاملين أيضاً مع فرع المؤسسة، وهي مفتوحة السقف لقيمة الشراء وفترة سقف سدادها الأعلى محددة أيضاً بـ١٨ شهراً، بعد أن يقوم فرع المؤسسة بإجراء معاملات البيع بالتقسيط بين المتعامل من العاملين في مؤسسات ودوائر الدولة والتاجر، الذي يعمل على تحصيل المبالغ المالية من المتعاملين لحساب المورّد، وفق نسبة عمولة مالية متفق عليها ويتم تحصيلها من المورّد لمصلحة فرع المؤسسة، التي بدورها تعود بالنفع على فرع السورية للتجارة.

وأشار حمو إلى أن إجـراءات عمليات البيع بالتقسيط للمواطنين من العاملين في الدولة، تتم من خلال اختيار المورّد المناسب في السوق من القطاع الخاص، ويتم ذلك بعلاقات ذاتية ومن دون فوائد وبعيداً عن الاستغلال للمواطن، لافتاً إلى أن المتعامل في القطاع الحكومي يُطلب منه القيام بتأمين كفيل واحد فقط من العاملين أيضاً بالنسبة لمن يود شراء الألبسة أو الأحذية بالتقسيط، ويلتزم بتأمين كفيلين بالنسبة لشراء الكهربائيات بكل أنواعها ومن العاملين بمؤسسات ودوائر الدولة أيضاً، مشيراً أن كل هذه الإجراءات تكون وفق إجـراءات سهلة وميسّرة ومبسطة ومن دون عراقيل أو تعقيدات للمواطن المتعامل مع فرع المؤسسة.

المهربون يدفعون لخزينة «الجمارك» ١١٣ مليار ل.س في عام ٢٠٢١

أبرز المهربات.. ألبسة ومشروبات كحولية وقطع تبديل سيارات.. وحشيش

عبد الهادي شباط

كشفت بيانات المديرية العامة للجمارك عن العام الماضي (٢٠٢١) حصلت «الوطن» على نسخة منها، أن إجمالي إيـرادات الجمارك المتحققة من قضايا التهريب تجاوز ١١٣ مليار ليرة وأنه تم ضبط وتنظيم ٣١٠٠ قضية تهريب وأن معظم المهربات كانت مواد غذائية وكهربائيات وقطع تبديل سيارات ومواد تجميل وألبسة ومستحضرات تجميل ومشروبات كحولية إضافة لضبط قضايا مخـدرات وحشيش (كبتاغون) وغيرها.

واعتبر مصدر في المديرية العامة للجمارك أن هذه الإيرادات والقضايا المتحققة كانت حصيلة متابعة وتحر تعمل عليه «الجمارك» للحد من ظاهرة التهريب ومكافحتها، وأنه تتم إحالة العديد من القضايا إلى القضاء ما عدا القضايا التي يتم المصالحة عليها.

ولفت إلى أن هناك حالة استغلال للظروف العامة التي يمر بها البلد من بعض التجار والمهربين، وخاصة مع تراجع حركة النشاط التجاري وتطبيق برامج ترشيد المستوردات واقتصارها على المواد والسلع الأساسية التي يحتاجها المواطن حيث يعمل بعض التجار والمهربين على إدخال المواد والبضائع بطرق غير شرعية مستغلين الحاجة والطلب على بعض المواد في السوق المحلية وطرحها بأسعار مرتفعة ومن دون التحقق من هوية هذه المواد ومنشئها ومدى سلامتها.

وأكد أنه بناء على ذلك يتم العمل على تكثيف العمل الجمركي والتشدد مع حالات التهريب التي يتم ضبطها مع التركيز على المعابر والمناطق الحدودية والطرقات الرئيسية لمنع وصول المهربات للأسواق المحلية، وأن هناك عملاً جمركياً واسعاً يتم تنفيذه في مختلف المناطق السورية بما فيها المناطق التي كانت تشهد توترات أمنية خلال السنوات الماضية حيث يتم العمل على دراستها بشكل جيد لاعتماد آلية العمل المناسبة بما يضمن ممارسة عمل الرقابة الجمركية وتغطية مختلف المناطق وضبط المعابر والمنافذ التي كان يسلكها المهربون.

وبيّن أن التهريب يسهم في ضرب الاقتصاد الوطني وإضعافه عبر اختراق القانون وإدخال المهربات إلى الأسواق المحلية على حساب الصناعات الوطنية وعدم خضوع هذه المهربات للكشف والتحقق من سلامتها ومدى صلاحيتها وخاصة المواد الغذائية والمواد الاستهلاكية والطبية والأدوية وغيرها من المواد التي تمس سلامة المواطن بشكل مباشر حيث يقبل الكثير من التجار والباعة على بيع مثل هذه المواد في السوق المحلية بناء على رخص ثمنها من دون أي اعتبار لمدى صحتها وسلامتها.

وعن كيفية التعامل مع المحال التجارية والمستودعات الموجودة ضمن الأسواق ومراكز المدن بين أن هناك تنسيقاً دائماً مع غرف التجارة والصناعة وتلتزم دوريات الجمارك بالاتفاقيات وحالة التنسيق مع الغرف في هذا الخصوص.

ويحدد قانون الجمارك الحالي رقم ٣٨ لعام ٢٠٠٦ قيمة غرامات مخالفات التهريب بـ٦ أمثال قيمة البضاعة المهربة إلى ٨ أمثالها وذلك للبضائع الممنوعة المعينة، ومن ٣ أمثال القيمة والرسوم إلى ٤ أمثالها عن البضائع الممنوعة أو المحصورة.

وتكون غرامات مخالفات التهريب من ٤ أمثال الرسوم إلى ٥ أمثالها عن البضائع الخاضعة للرسوم وغير الممنوعة أو المحصورة، من دون أن تقل عن مثل ونصف قيمتها ومن ١٠ آلاف إلى ٢٠ ألف ليرة عن البضائع غير الخاضعة للرسوم التي لا تكون ممنوعة أو محصورة.

وفي آذار ٢٠١٩، تمت إعادة مشروع قانون الجمارك إلى الحكومة لدراسته مجدداً وما زال هذا القانون قيد التداول والدراسة والمراجعة.